« بتوبيخ » اثنين من كبار الضباط ونقل ضابط آخر من مركزه ، لايهام الرأي العام ، بأن العملية كانت مجرد مخالفة ، قام بها بعض العسكريين ، وان الامور ستعاد الى مجراها الطبيعي . ولكن الواقع يشير الى عكس ذلك تماما ، اذ ان السلطات السياسية هي التي أمرت الجهات العسكرية بتنفيذ ذلك (ويقال ان الجنرال شارون هو الذي نفذ عمليات الطرد تلك ، عندما كان قائدا للمنطقة الجنوبية ، ومن خلال « تجاوز صلاحياته »). كذلك اصدرت محكمة العدل العليا في القدس امرين مع وقف التنفيذ (ألغيا فيما بعد) ضد حكومة اسرائيل وقائد المنطقة الجنوبية وقائد قطاع غزة وشمالي سيناء ، تطلب فيهما توضيح مبررات عدم السماح للقبائل البدوية التسع بالعودة الى اماكن سكناهم في مشارف رفح . وصدر الامران بناء على طلب تسعة من رؤساء القبائل الذين تقدموا بشكوى الى المحكمة (دافار ، ١٩٧٢/٨/٨) .

ويذكرنا هذا القرار الشكلي الذي لم يكن له أي مفعول بذلك القرار الذي اتخذته المحكمة نفسها في بداية الخمسينات ، ضد حكومة اسرائيل ، عندما أمرت باعادة اهالي قريتي اقرت وكفر برعم الى بلدتيهما ، بعد ان طردوا منهما ، ولكن كما هو معروف لا يزال هذا القرار الصادر من اعلى محكمة في اسرائيل ، حتى اليوم حبرا على ورق . ولم تكن السلطات الاسرائيلية عاجزة ، على اي حال ، عن تبرير هذا الاجراء التعسفي ضد القبائل البدوية ، اذ قدم الجنرال يسرائيل طال ، رئيس شعبة العمليات في ذلك الوقت ، جوابا خطيا الى محكمة العدل العليا ، شرح فيه اسباب اجلاء البدو عن مشارف رفح بقوله « ان مشارف رفح استخدمت خلال فترة طويلة بركانا وبؤرة لنشاط تخريبي نفذه سكان المنطقة او غرباء بمساعدة السكان . وقد قرر قائد المنطقة الجنوبية ، عزل قطاع غزة عن مصادر الاسلحة والذخيرة في سيناء ، للسيطرة على النشاط التخريبي في القطاع » . (يديعوت احرونوت ، ١٩٧٢/٩/١٩) .

المطالبة باعادة تخطيط مشارف رفح

انتقد البعض الوضع القائم في مشارف رفح بقوله ، ان كل ما يحدث هناك تم بدون تخطيط مسبق ومدروس ، بل بطريقة عشوائية ، وان أسلوب تسييج الاراضي واجلاء البدو كان غير سليم ، لانه بدلا من تخطيط قرى البدو من جديد بأوضاع ملائمة ، « كان اول ما فعلناه ابعاد [البدو] من اماكنهم وتركهم بدون مصادر عيش ، واثارتهم ضد الظلم الذي ارتكب ضدهم ... وبدلا من الاقتراح على البدو اراض اخرى قبل الاجلاء ، او الاقتراح عليهم تعويضات يقبلها العقل ، ابعدوا بالقوة من الارض » (اريبه افنيري — دافار ، ٧٥/٤/١) .

ويبدو ، من جهة اخرى ، ان المطالبة باصلاح الوضع في هذه المنطقة ، اسفرت عن تحرك في هذا المجال ، اذ قدم الدكتور رعنان فايتس ، رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، مشروعا الى اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان يقضي بدمج البدو في مشاريع تطوير منطقة رفح . ويهدف هذا المشروع الى اعادة اسكان كافة البدو الذين طردوا من مشارف رفح ، في قرى خاصة بهم ، تدمج مع الموشافيم والكيبوتسات التي اقيمت وستقام في هذه المنطقة . وسيتم اسكان نحو الف عائلة من التي تم اجلاؤها ، في بلدة ستقام في « المنصورة » شمال شرق مفرق افشلوم (معاريف ، ٧٥/٥/٧) .

ووزعت مؤخرا في الدهنية ، الكائنة في مشارف رفح ، اراض زراعية على عائلات البدو في المنطقة. ومن الجدير بالذكر هنا ان البدائل التي تقدم لصاحب الارض هي : (أ) ، مساعدة مالية لمرة واحدة بمبلغ ٧٥٠٠ ليرة اسرائيلية ، (ب) الحصول على وحدة سكنية في الحي الذي اقيم خارج المنطقة المسيجة ، (ج) الحصول على ٥ دونمات ارض (بدون بيت ووسائل انتاج) ، (د) ارض اخرى (بعل وبور) خارج مشارف رفح . وعلق احدهم على نوعية البيوت التي تقدم للبدو بقوله : « ان هذا البيت هو عار لدولة اسرائيل ولائحة اتهام بأيدي اعدائنا في الخارج ومعارضي الاستيطان في الداخل ، وان التعويض بمبلغ ٧٥٠٠ ليرة مضحك » (اريبه افنيري — دافار ، ٧٥/٣/٢٦) .

حمدان بدر